Document: EB 2020/131(R)/R.35
Agenda: 9
Date: 11 November 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مرحلي عن تطبيق منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لتتبع تمويل المناخ

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Margarita Astralaga
مديرة شعبة البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والإدماج الاجتماعي
رقم الهاتف: 2151 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.astralaga@ifad.org

Thomas Eriksson
مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2425 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.eriksson@ifad.org

Liza Leclerc
أخصائية تقنية رئيسية، البيئة وتغير المناخ
شعبة البيئة والمناخ والتمايز بين الجنسين والإدماج الاجتماعي
رقم الهاتف: 2940 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.leclerc@ifad.org

Lauren Phillips
مستشارة رئيسية، السياسات والنتائج
شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2877 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.phillips@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة
روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للعلم

المحتويات

أولا- الغرض **1**

ثانيا- النتائج في لمحة وجيزة **1**

ثالثا- الخلفية **1**

رابعا- منهجيتان متميزتان **3**

ألف- تتبع تمويل التكيف 3

باء- تتبع تمويل التخفيف 3

خامسا- تمويل المناخ في حافظة الصندوق **4**

سادسا- المضي قدما **8**

أولا- الغرض

1- تهدف هذه الوثيقة إلى إحاطة المجلس التنفيذي بشأن التقدم الذي أحرزه الصندوق في تطبيق منهجية المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لتتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ، ومنهجية المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لتتبع تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ (منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف)[1] في المشروعات المعتمدة بين بداية التجديد الحادي عشر للموارد و30 سبتمبر/أيلول 2020. ويسلط التقرير الضوء على الدروس والتحديات الرئيسية لإنارة سبيل المضي قدما.

ثانيا- النتائج في لمحة وجيزة

2- التزمت دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019-2021) بضمان أن تركز نسبة 25 في المائة من برنامج القروض والمنح في فترة التجديد الحادي عشر للصندوق تحديدا على المناخ.[2] وكان القصد من هذا دعم الدول الأعضاء في الصندوق في إنجاز الأولويات والالتزامات المتعلقة بالمناخ، كما تنعكس في مساهماتها المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس. ومن أجل تتبع التقدم المحرز نحو هذا الهدف، اعتمد الصندوق منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف المعمول بها دوليا. وبالنظر إلى النهج المختار، يحتسب تمويل المناخ الخاص بالصندوق على أساس مسبق، في مرحلة تصميم المشروعات، استنادا إلى ميزانيات المكونات، والمكونات الفرعية، والأنشطة ذات الصلة. ولا يتم تتبع تمويل المناخ من خلال تنفيذ المشروعات.[3]

3- واستنادا إلى منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، وحتى 30 سبتمبر/أيلول 2020، التزم التجديد الحادي عشر للموارد بمبلغ 736 مليون دولار أمريكي من أجل تمويل المناخ في 47 مشروعا معتمدا. وبالنظر إلى هدف التجديد الحادي عشر للموارد المتمثل في برمجة نسبة 25 في المائة من برنامج القروض والمنح في الصندوق البالغ 3.5 مليار دولار أمريكي كتمويل للمناخ (أي 875 مليون دولار أمريكي)، فهذا يعني أنه ما زال يجب برمجة 139 مليون دولار أمريكي فقط للإيفاء بالتزام التجديد الحادي عشر للموارد. ومعبرا عن ذلك على أساس متجدد، تم التحقق من أن نسبة 36 في المائة من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد الموافق عليها بين 1 يناير/كانون الثاني 2019 و30 سبتمبر/أيلول 2020 خصصت كتمويل للمناخ. ومن أصل هذا المجموع، تم تحديد 665 مليون دولار أمريكي كتمويل للتكيف، و71 مليون دولار أمريكي كتمويل للتخفيف.

ثالثا- الخلفية

4- اختتم مؤتمر باريس للمناخ (مؤتمر الأطراف 21) في ديسمبر/كانون الأول 2015 باعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. والتزم أطراف الاتفاق بثلاثة أهداف مترابطة طويلة الأجل هي:

- الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، وعلى نحو أمثل في حدود 1.5 درجة مئوية، فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية؛
- تعزيز القدرة على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ وتوطيد تنمية خفض انبعاثات غازات الدفيئة، على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية؛

---

[1] المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، 2020: *2019 التقرير المشترك عن تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للمناخ* http://www.eib.org/attachments/press/1257-joint-report-on-mdbs-climate-finance-2019.pdf.

[2] الوثيقة GC 41/L.3/Rev.1.

[3] يرصد الصندوق، كبقية الصناديق، نتائج المناخ والبيئة خلال التنفيذ من خلال مؤشرات مخصصة للبيئة والمناخ وتقديرات الأثر.

- جعل التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفض انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ.

5- والمساهمات المحددة وطنيا هي الركيزة التي يستند إليها تحقيق هذه الأهداف طويلة الأجل. وتجسد هذه أولويات والتزامات البلدان الإفرادية بخفض الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ. ويتطلب اتفاق باريس من كل طرف الإبلاغ عن وتنفيذ مساهمات محددة وطنيا أكثر طموحا بصورة تدريجية. وقد تقاسمت البلدان مساهماتها الأولى المحددة وطنيا عند توقيعها على اتفاق باريس. وبين عامي 2020 و2021، يتعين الإبلاغ عن جيل ثانٍ أكثر طموحا من المساهمات المحددة وطنيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

6- وفيما يتعلق بهدف التمويل، التزمت البلدان المتقدمة تحديدا بتعبئة 100 مليار دولار أمريكي بصورة مشتركة سنويا لتمويل المناخ بحلول عام 2020 وحتى عام 2025، ويتم عند تلك النقطة تحديد هدف جديد يزيد عن 100 مليار دولار أمريكي. وكلف اتفاق باريس البلدان المتقدمة بتقديم تقرير كل سنتين عن الدعم المالي الذي تقدمه من خلال التدخلات العامة في البلدان النامية. وفي نفس الوقت، شجع الاتفاق البلدان النامية على الإبلاغ بصورة منتظمة عن تمويل المناخ والدعم الآخر المطلوب والمستلم.

7- ولضمان تدفقات مالية متسقة إلى مسارات التنمية منخفضة الكربون والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ طويلة الأجل للبلدان، قامت ستة من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف[4] منذ عام 2011 بالإبلاغ بصورة مشتركة سنويا عن تمويل المناخ المبرمج لديها باستخدام منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف.[5] وتتبع تمويل المناخ هام لأنه يبني الثقة والمساءلة فيما يتعلق بالالتزامات ذات الصلة المتعهد بها بموجب اتفاق باريس وهدف التنمية المستدامة 13. واستخدام منهجيات منسقة وبيانات جماعية يتيح للمقارنة المعززة عبر المؤسسات ويزيد الثقة بتقليل إمكانية العد المزدوج إلى الحد الأدنى. وعلاوة على ذلك، يساعد تتبع تدفقات تمويل المناخ على رصد نواتج الاستثمار المتعلق بالمناخ.

8- ومساهمة في هذا الجهد، التزم التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق باستثمار ما لا يقل عن 25 في المائة من برنامج القروض والمنح في الأنشطة التي تركز على المناخ، المقدّرة وفقا لمنهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف. وبناء على ذلك، يتم منذ أوائل عام 2019 فحص كل استثمار جديد إفراديا فيما يتعلق بتمويل المناخ. ويعرض القسم خامسا من هذا التقرير النتائج التراكمية لـ 47 مشروعا تمت الموافقة عليها حتى الآن في فترة التجديد الحادي عشر للموارد.[6] وبالإضافة إلى هذا الالتزام، يجب على جميع الاستراتيجيات القطرية للصندوق (مذكرات الاستراتيجية القطرية، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية) اعتبارا من التجديد الحادي عشر للموارد فصاعدا أن تتضمن تحليلا للمساهمات المحددة وطنيا للبلدان من أجل تعظيم المواءمة الاستراتيجية بين الأولويات الوطنية بشأن المناخ واستثمارات الصندوق التي تركز على المناخ.

9- وبالإضافة إلى التزام الصندوق المتعلق بتمويل المناخ من برنامج القروض والمنح، التزم الصندوق أيضا في استراتيجيته وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ (2019-2025)[7] بتعبئة مبلغ 500 مليون دولار أمريكي

---

[4] مصرف التنمية الأفريقي؛ ومصرف التنمية الآسيوي؛ والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ والمصرف الأوروبي للاستثمار؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ ومجموعة البنك الدولي. ومن الجدير بالأهمية، أن عام 2019 كان عام الإبلاغ الأول الذي أدرجت فيه بيانات البنك الإسلامي للتنمية في الأرقام التجميعية الخاصة بتمويل المناخ للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف (انظر المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، 2020). وبالإضافة إلى ذلك، يورد التقرير المشترك لعام 2019 معلومات موجزة عن استثمارات تمويل المناخ من المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، على الرغم من أن التزامات المصرف في تمويل المناخ لم تدرج بعد في إجمالي تمويل المناخ للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف.

[5] منذ عام 2019، شارك الصندوق بشكل نشط في مجموعات عمل المصارف الإنمائية متعددة الأطراف بشأن تتبع تمويل التكيف والتخفيف كمراقب، منخرطا في المناقشات التقنية والمنهجية.

[6] حتى 30 سبتمبر/أيلول 2020.

[7] استراتيجية البيئة وتغير المناخ: http://www.ifad.org/en/document-detail/asset/39434396؛ وإطار إدارة النتائج: https://webapps.ifad.org/members/eb/126/docs/EB-2019-126-R-3.pdf.

إضافي من أجل تمويل تكميلي للمناخ والبيئة خلال فترتي التجديد الحادي عشر والثاني عشر للموارد، من مصادر خارج الصندوق (200 مليون دولار أمريكي على الأقل في فترة التجديد الحادي عشر للموارد).

رابعا- منهجيتان متميزتان

ألف- تتبع تمويل التكيف

10- هناك اختلافات هامة بين تتبع تمويل التكيف وتمويل التخفيف. فبينما أنشطة التخفيف عالمية، ويتم تحديدها (والتمويل المرتبط بها) استنادا إلى قائمة إيجابية للأنشطة المؤهلة، لا ينطبق نفس الأمر على أنشطة التكيف. وطبيعة التعرض لمخاطر المناخ المحددة السياق والمكان تتطلب عملية تقييم كل حالة على حدة لتحديد استجابات التكيف المناسبة الخاصة بالمشروعات. ونهج القائمة الإيجابية، الذي يستند إلى أنشطة مؤهلة محددة، لن يكون مناسبا للتكيف، حيث يمكن أن يكون له تأثير مقيد أو سلبي على تصميم المشروعات. فالنشاط الذي قد يبني الصمود في وجه تغير المناخ في مكان ما أو سياق مشروع ما قد لا يحقق بالضرورة أثرا إيجابيا بالنسبة للتكيف في مكان آخر. وبدلا من ذلك، يستخدم نهج مؤلف من ثلاث خطوات لتحديد تمويل التكيف، والذي يجب تضمينه في تصاميم المشروعات. ويتم تتبع تمويل التكيف فقط في حال:

الخطوة 1. تحديد سياق التعرض لمخاطر تغير المناخ بوضوح.

الخطوة 2. إعداد بيان نوايا صريح لمعالجة التعرض لمخاطر المناخ.

الخطوة 3. تحديد رابط مباشر وواضح بين سياق التعرض لمخاطر المناخ والأنشطة المحددة للمشروعات.[8]

11- وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع منهجية التكيف تطبيق مبادئ الدقة والتحفظ. والأولى تعني أن تمويل المناخ المبلّغ عنه يغطي فقط مكونات أو أجزاء الاستثمارات التي تساهم بشكل مباشر في التكيف أو تعزيزه؛ بينما تعني الأخيرة أنه عندما لا يتوفر تقدير للتكلفة الإضافية للتكيف، يتم تعيين نسبة مئوية لإجمالي التمويل الخاص بمكون أو نشاط ما.

12- والاعتماد المنهجي لمنهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف يؤثر بشكل إيجابي بالفعل على تصميم استثمارات التجديد الحادي عشر للموارد. والفحص الإلزامي الحالي لمخاطر المناخ، الذي تنظمه إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق، يفي بمتطلبات الخطوة 1 في مشروعات الصندوق. الآن يجب على التصاميم التي تسعى لبرمجة تمويل المناخ أن تشمل أيضا أساسا منطقيا واضحا فيما يتعلق بالمناخ على أساس سياق التعرض لمخاطر المناخ المتين والمحدد بالموقع، وتعيين مخصصات واضحة في الميزانية لإجراء التكيف مع تغير المناخ.

باء- تتبع تمويل التخفيف

13- بخلاف التكيف، فإن نتائج التخفيف عالمية وأسهل للقياس. وبينما يعتمد التقدم المحرز بشأن التكيف على مؤشرات وكيلة تجمع بين عوامل اجتماعية-ثقافية وبيئية معقدة، يمكن قياس التقدم المحرز بشأن التخفيف عالميا بحجم أطنان مترية من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون التي يتم تجنبها أو تخفيضها.

[8] انظر الملحق باء في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، 2020 *من أجل المنهجية المشتركة لتتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ:* https://www.eib.org/attachments/press/1257-joint-report-on-mdbs-climate-finance-2019.pdf.

14- لذلك يمكن تحديد تمويل التخفيف على أساس قائمة إيجابية لأنشطة التخفيف المؤهلة بحسب قطاع الاستثمار.[9] ولكن من أجل التأهل لتمويل التخفيف، يجب على المشروعات أن تقيس كميا إمكانات أنشطتها المؤهلة للحد من غازات الدفيئة. ويجب أن تقوم بذلك باستخدام أدوات تقدير غازات الدفيئة مثل أداة قياس ميزان الكربون لضمان أنه يمكن فعلا خفض أو احتجاز الانبعاثات بالنسبة لبصمة غازات الدفيئة الشاملة للمشروع.

15- وبما يتماشى مع الممارسة المتبعة في معظم المصارف الإنمائية متعددة الأطراف،[10] يفصل الصندوق ما بين تمويل التكيف وتمويل التخفيف بشكل صارم في إبلاغه، في حين أن العديد من الأنشطة (ولا سيما في القطاعات الزراعية) يمكن أن تعود من الناحية العملية بالفوائد المشتركة فيما يتعلق بكلا الحالتين. وبينما يضمن هذا التقليل إلى أدنى حد من مخاطر ازدواجية حساب تمويل المناخ، إلا أنه قد يعني في حالة الصندوق التقليل من قيمة تمويل التخفيف الحالي، بالنظر إلى التغطية المحدودة نسبيا لتقييمات غازات الدفيئة في عمليات الصندوق حتى هذا التاريخ. غير أنه مع زيادة انتشار تحليلات غازات الدفيئة في حافظة الصندوق، كما هو متوقع، من المحتمل أن ترتفع حصص تمويل التخفيف أيضا.

خامسا- تمويل المناخ في حافظة الصندوق

16- من حيث القيمة الدولارية، التزم التجديد الحادي عشر للموارد باستثمار 875 مليون دولار أمريكي على الأقل في التمويل المركز على المناخ (25 في المائة على الأقل من حافظة الاستثمارات البالغة 3.5 مليار دولار أمريكي). وحتى 30 سبتمبر/أيلول 2020، التزم التجديد الحادي عشر للموارد بمبلغ 736 مليون دولار أمريكي في تمويل المناخ في 47 مشروعا معتمدا. وهذا يعني أن نسبة 36 في المائة من برنامج القروض والمنح الموافق عليها بين 1 يناير/كانون الثاني 2019 و30 سبتمبر/أيلول 2020 قد تم التحقق من كونها تمويلا للمناخ بموجب منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف. وقد تم تحديد مبلغ 665 مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ الإجمالي كتمويل للتكيف وحوالي 71 مليون دولار أمريكي كتمويل للتخفيف (الشكل 1).

[9] انظر الملحق جيم في المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، 2020 *من أجل المنهجية المشتركة لتتبع تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ:* .: https://www.eib.org/attachments/press/1257-joint-report-on-mdbs-climate-finance-2019.pdf

[10] فقط قلة من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف تنظر إضافة في تمويل الفوائد المزدوجة، مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

الشكل 1
برمجة تمويل المناخ لفترة التجديد الحادي عشر للموارد (حتى 30 سبتمبر/أيلول 2020)

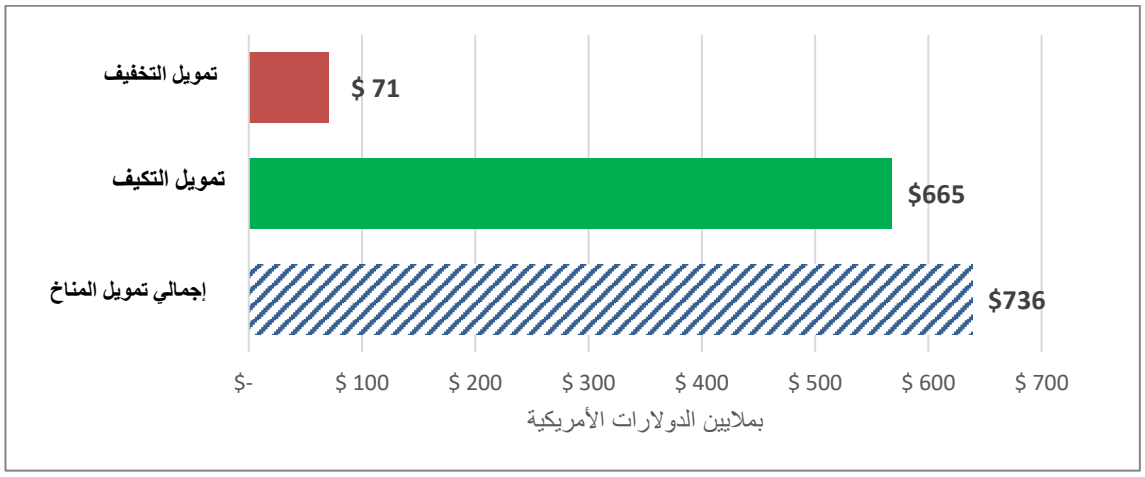

17- يبين الشكل 2 تصنيفات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لمخاطر المناخ بالنسبة للمشروعات المعتمدة حتى هذا التاريخ. ويبلغ متوسط حصة تمويل المناخ في المشروعات في الأماكن التي صنفت مخاطر المناخ فيها على أنها عالية 43 في المائة من الاستثمار الإجمالي للصندوق، بينما يبلغ متوسط الحصة في الأماكن ذات مخاطر المناخ المتوسطة 33 في المائة. وبينما يتوقع أن يكون متوسط حصة تمويل المناخ الأعلى نسبيا في المناطق ذات المخاطر الأعلى، تنبغي الملاحظة مع ذلك أن هذه المتوسطات تخفي نطاقات واسعة في تمويل المناخ في المشروعات. وذلك لأن تركيز المشروع لا يحدد بالتعرض لمخاطر المناخ فقط، ولكن يستجيب لأولويات أخرى أيضا.

الشكل 2
متوسط حصة تمويل المناخ في المشروعات حسب تصنيف إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لمخاطر المناخ

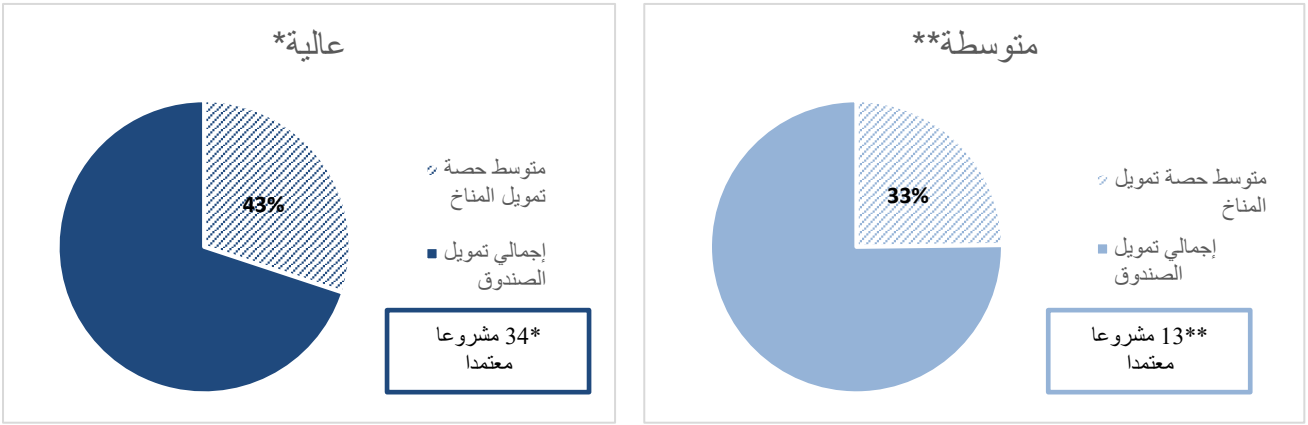

18- يبين الشكل 3 أنه تم برمجة معظم تمويل المناخ في إقليم آسيا والمحيط الهادي (278 مليون دولار أمريكي)، ويليه إقليم أفريقيا الغربية والوسطى (197 مليون دولار أمريكي)، ثم إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية (148 مليون دولار أمريكي)، فإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا (102 مليون دولار أمريكي)، وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي (11 مليون دولار أمريكي). والحصة المنخفضة لإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي مردها إلى الحجم المنخفض للتمويل المعتمد بشكل عام حتى هذا التاريخ؛ ولكن استثمارات تمويل المناخ تمثل

نسبة واعدة قدرها 29 في المائة من الإجمالي المعتمد، بما يعادل استثمار إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية في تمويل المناخ. ومع أن إقليم أفريقيا الغربية والوسطى هو الإقليم الذي تمت الموافقة على معظم المشروعات فيه حتى الآن (15 مشروعا)، فإن إقليم آسيا والمحيط الهادي لديه أكبر متوسط حصة في تمويل المناخ للمشروع الواحد (23.2 مليون دولار أمريكي في 12 مشروعا معتمدا).

الشكل 3

إجمالي تمويل المناخ في الصندوق مقابل إجمالي حجم التمويل المعتمد في الصندوق

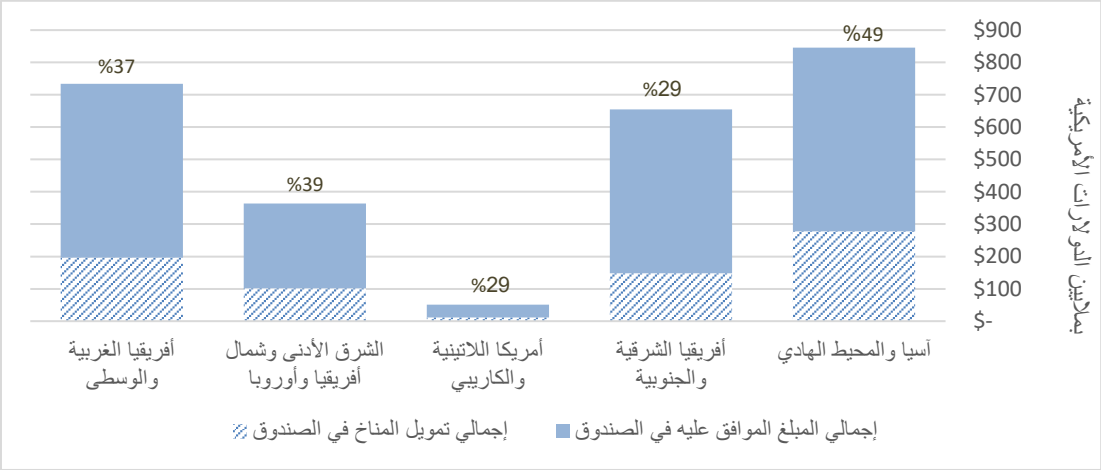

19- يبين الشكل 4 توزيع استثمارات التكيف في الصندوق البالغة 665.2 مليون دولار أمريكي بحسب قطاعات التكيف للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف والقطاعات الفرعية المقابلة.[11] وحتى هذا التاريخ، يدعم نصف كامل استثمارات التكيف في الصندوق تقريبا (328.5 مليون دولار أمريكي) قطاع إنتاج المحاصيل وإنتاج الأغذية. وتوزع الاستثمارات في الموارد الزراعية والإيكولوجية الأخرى (272 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 40 في المائة من تمويل التكيف في الصندوق) على خمسة قطاعات فرعية. وهي بالترتيب من حيث الحجم: الري الزراعي (191.1 مليون دولار أمريكي، أو حوالي 30 في المائة من استثمارات التكيف في الصندوق)؛ والإنتاج الحيواني (29.3 مليون دولار أمريكي)؛ ومصايد الأسماك (25.9 مليون دولار أمريكي)، والنظم الإيكولوجية/التنوع البيولوجي (24.4 مليون دولار أمريكي) – ويمثل كل منهما حوالي 4 في المائة من استثمارات التكيف في الصندوق؛ والغابات (1.3 مليون دولار أمريكي، أو 0.2 في المائة). وبما يتماشى مع مهمة الصندوق المتخصصة، فإن استثمارات التكيف في قطاع الصناعة، والتصنيع والتجارة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف تتدفق حصرا إلى تجهيز الأغذية، وتوزيعها، وبيعها بالتجزئة (60.5 مليون دولار أمريكي، أو حوالي 10 في المائة من استثمارات التكيف في الصندوق). وأخيرا، يخصص جزء صغير من الاستثمارات لقطاع نظم المياه ومياه الصرف الصحي للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف (4.2 مليون دولار أمريكي، أو 1 في المائة).

[11] لغرض إعداد هذه الأرقام، تعيّن القطاعات والقطاعات الفرعية للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف الخاصة بالتكيف على مستوى المشروعات (وليس على مستوى الأنشطة كما هو الحال بالنسبة لتمويل التخفيف).

الشكل 4
تمويل التكيف مع تغير المناخ في الصندوق حسب القطاعات والقطاعات الفرعية للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف

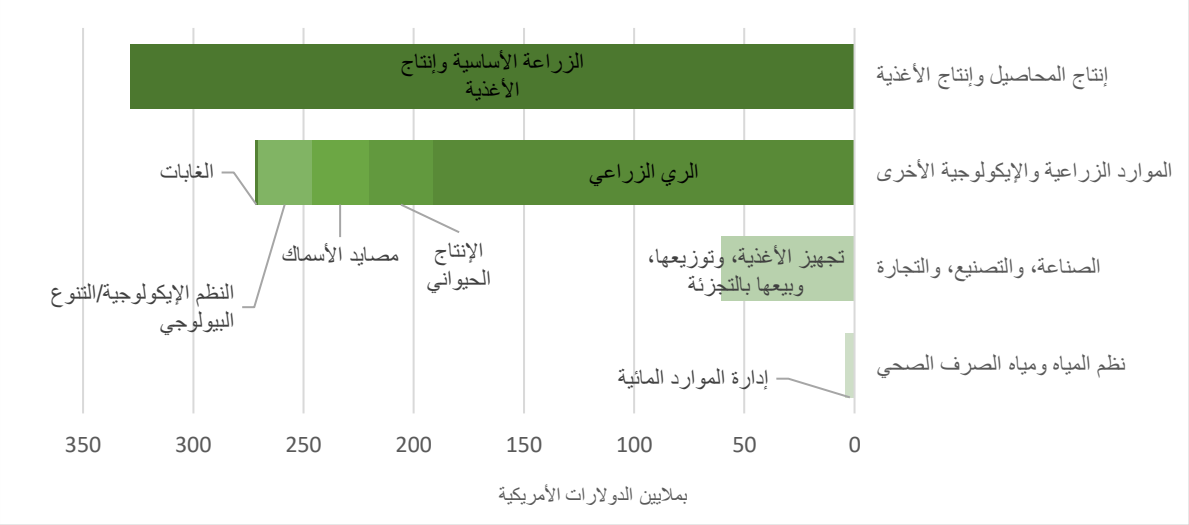

20- فيما يتعلق بمبلغ الـ 71 مليون دولار أمريكي الذي برمجه الصندوق في تمويل التخفيف حتى هذا التاريخ، يتعلق هذا المبلغ بسبعة مشروعات فقط.[12] ويبين الشكل 5 تمويل التخفيف في الصندوق وفقا للفئات والفئات الفرعية لمنهجية المصارف الإنمائية متعددة الأطراف بشأن تتبع تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ.[13] وتدفق الجزء الأكبر من استثمارات التخفيف في الصندوق إلى قطاع الزراعة، والغابات، واستخدامات الأراضي الأخرى (52.7 مليون دولار أمريكي، أو 74 في المائة من استثمارات التخفيف في الصندوق). وساهمت الزراعة (إنتاج المحاصيل لأغراض المصارف الإنمائية متعددة الأطراف) بمبلغ 39.7 مليون دولار أمريكي في هذا المبلغ الإجمالي، وتحديدا من خلال أنشطة التخفيف المؤهلة: تقليل استخدام الطاقة في العمليات الزراعية؛ والحد من انبعاثات غير ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الممارسات/التقنيات الزراعية؛ والمشروعات الزراعية التي تحسن أحواض الكربون القائمة مثل إدارة المراعي، وجمع واستخدام ثفل قصب السكر، وقشور الأرز، أو المخلفات الزراعية الأخرى؛ وتقنيات الحرث المخفّض التي تزيد من محتوى التربة من الكربون؛ وإصلاح الأراضي المتدهورة؛ واستعادة الأراضي الخثية، إلخ. وساهمت الفئات الفرعية للتشجير/إعادة التشجير/حفظ المحيط البيولوجي (6.6 مليون دولار أمريكي) والثروة الحيوانية (6.4 مليون دولار أمريكي) بمبالغ أصغر. وكان ثاني أكبر مجال لاستثمار التخفيف في الصندوق مجال الطاقة (16.3 مليون دولار أمريكي)، مع مساهمة توليد الكهرباء من الغاز الحيوي، والطاقة الشمسية بكامل هذا المبلغ تقريبا – 15.9 مليون دولار أمريكي. وبلغ الدعم للسياسات الوطنية/شبه الوطنية/المحلية التي تعزز عمل التخفيف 2 مليون دولار أمريكي. ويبلغ الإجمالي التقديري لإمكانية خفض غازات الدفيئة في مشروعات الصندوق، بما في ذلك تمويل التخفيف، 23.7 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 سنة، استنادا إلى التحليلات التجميعية لأداة القياس المسبق لتوازن الكربون.

[12] لا يحتسب الصندوق تمويل التخفيف إلا في المشروعات التي تشمل تقييما مسبقا لغازات الدفيئة يحدد إمكانات تخفيض الانبعاثات للاستثمار. ويحتسب أي استثمار للتكيف مع إمكانية تحقيق فوائد مشتركة للتخفيف غير محددة كميا كتمويل للتكيف، ولكن يتم الإبلاغ عن إمكاناته في التخفيف. وخلال التنفيذ، قد يرغب مشروع ما في السعي لتحديد تلك الفوائد المشتركة للتخفيف كميا.

[13] بخلاف استثمارات التكيف، التي تعيّن على مستوى المشروعات، تعيّن استثمارات التخفيف على مستوى الأنشطة مقابل قائمة إيجابية لأنشطة التخفيف المؤهلة.

الشكل 5
تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ بحسب الفئات والفئات الفرعية للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف

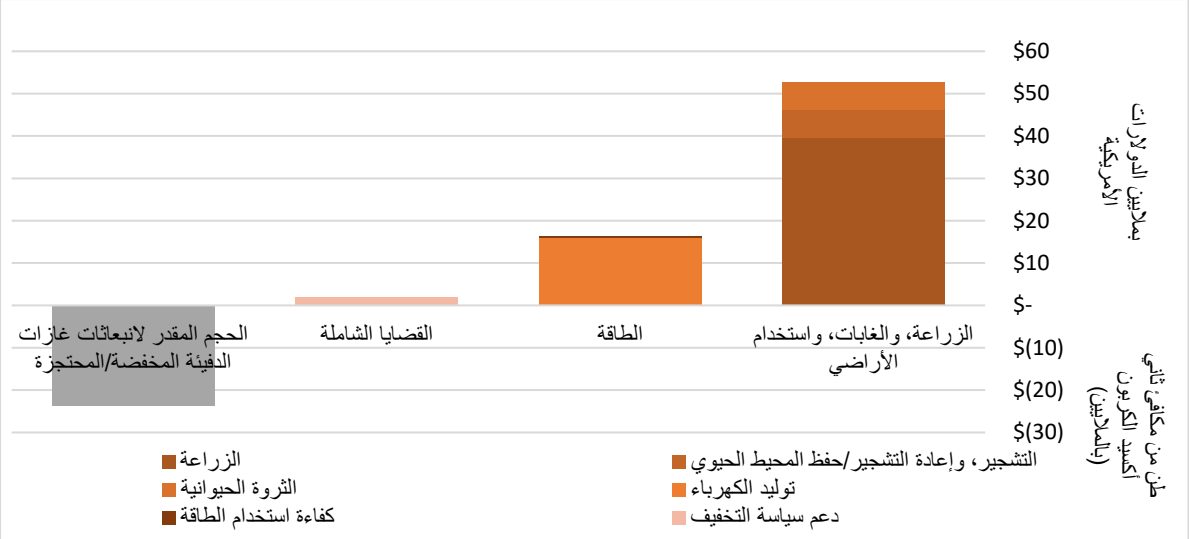

سادسا- المضي قدما

21- لقد مر على إدخال الصندوق لمنهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف الآن سنة ونصف السنة. وأصبح تتبع تمويل المناخ الآن مدمجا بشكل جيد في دورة التصميم في الصندوق، وتم تدريب موظفي الصندوق وتجهيزهم لتنفيذ منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف بالتوجيه والأدوات المناسبة. غير أنه تلوح في الأفق عدة تطورات ستؤثر على تنفيذ منهجيات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف، وبشكل أوسع على برمجة تمويل المناخ في الصندوق.

22- أولا، تقوم المصارف الإنمائية متعددة الأطراف حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على تحديث لمنهجية المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لتتبع تمويل التخفيف. ويشارك الصندوق بشكل نشط في المجموعة الفرعية المعنية بالزراعة، مقدما مدخلات تقنية. ومتى تم إطلاق المنهجية المحدثة رسميا من قبل المصارف الإنمائية متعددة الأطراف (المتوقع في عام 2021)، سوف يتبناها الصندوق أيضا. وسيستمر تنقيح منهجية المصارف الإنمائية متعددة الأطراف لتتبع تمويل التخفيف على فترات منتظمة من أجل توجيه التمويل متعدد الأطراف بشكل مطرد نحو مسارات التنمية منخفضة الكربون التي تتواءم بشكل كامل مع هدف اتفاق باريس فيما يتعلق بدرجات الحرارة.

23- ومن جهته، يقوم الصندوق حاليا باستكمال تنقيح إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي 2020)، التي تزيد من تركيز الصندوق على التخفيف وتعزز الرابطة بين تغير المناخ ومواضيع التعميم الأخرى في الصندوق. وفيما يتعلق بطموح الصندوق الخاص بالمناخ فيما بعد التجديد الحادي عشر للموارد، فقد وضعت استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ (2019-2025) هدفا أعلى للتجديد الثاني عشر للموارد: نسبة 35 في المائة على الأقل من برنامج القروض والمنح للتجديد الحادي عشر للموارد ستركز على المناخ.

24- وعلاوة على ذلك، فإن الصندوق مستعد لتوجيه مبالغ أكبر من تمويل المناخ خارج برنامج القروض والمنح، من خلال برنامج الصمود الريفي الذي يتم تطويره حاليا. وبرنامج الصمود الريفي هو مبادرة عالمية ستستند في البداية إلى ثلاث ركائز:

(1) برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، المصمم لزيادة صمود 10 ملايين من السكان الضعفاء في وجه تغير المناخ، ولا سيما النساء والشباب، وبالتالي تمهيد الطريق لزيادة في الأمن الغذائي والتغذوي. وتحقيقا لهذه الغاية، من المتوخى تحقيق هدف لتعبئة الموارد بقيمة 500 مليون دولار أمريكي من مصادر التمويل المخصص لتغير المناخ؛

(2) مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا، التي تهدف إلى استعادة 10 ملايين هكتار من الأراضي المتدهورة وخلق 2 مليون وظيفة ريفية خلال خمس سنوات. والهدف هو تعبئة أموال من المانحين تعادل 200 مليون دولار أمريكي في السنة على مدى فترة خمس سنوات؛

(3) دعم الصندوق الأخضر للمناخ لمبادرة الجدار الأخضر العظيم، التي تهدف إلى استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، واحتجاز 250 مليون طن من الكربون، وخلق 10 ملايين وظيفة.

25- وأخيرا، سيصمم دعم الصندوق بشأن تغير المناخ والاستثمارات المتعلقة بالمناخ لتتلاءم مع الجيل الثاني من المساهمات المحددة وطنيا، والتي يتوقع الإبلاغ عنها من قبل الأطراف في اتفاق باريس بين عامي 2020 و2021. ويمثل مؤتمر الأطراف السادس والعشرون بشأن تغير المناخ (الذي تم تأجيله من عام 2020 إلى عام 2021 بسبب جائحة كوفيد-19) أيضا معلما حاسما في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن المناخ ككل، حيث أنه يشمل أول "تقييم عالمي" للعمل المناخي المتخذ من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة المترابطة لاتفاق باريس منذ اعتماده في عام 2015. وسيتطلع أعضاء الصندوق من المانحين والعملاء على السواء إلى الوفاء بالتزاماتهم الفردية بالإبلاغ، وسيسعون إلى إقامة شراكات مع المؤسسات المالية مثل الصندوق "لإعادة البناء على نحو أفضل" من خلال الاستثمارات التي تركز على المناخ من أجل عالم أكثر إنصافا، واستدامة، وصمودا.